

قراءة النصوص وفلسفة الدلالة



آية الله السيد عمار أبو رغيف

| ٥ |

أما قضية اعتباطية الوضع والدلالة أو انبثاقها على أساس حيثيات، فقد أكد النائييني أن إقامة الارتباط بين الألفاظ والمعاني لا تتم على أساس الترابط الطبيعي كما هو اتجاه المذهب الذاتي في تفسير الوضع، ولكنها لا تتم أيضا بصورة اعتباطية، مستنداً في ذلك إلى قاعدة استحالة الترجيح بلا مرجح . ولاستيضاح واستيفاء البحث في ما طرحه المحقق النائييني وفي قضية اعتباطية الوضع اللغوي أو قصديته ستكون لنا فرصة في القادم من فقرات هذه الدراسة .

لكن المهم هنا أن نحاول فهم الفرضية التي ذهب إليها النائييني في تفسير الطريقة التي يتم عبرها التدخل الإلهي في بناء صرح النظام اللغوي وإقامة العلاقات بين الدوال والمدلولات اللغوية. والفرض الذي أكدّه النائييني في المقام هو أن الله تعالى يلهم البشر عملية استخدام ألفاظ خاصة عند إرادة معان خاصة، على تنوع هذا الكائن، فالإلهام الإلهي متنوع تنوع الناس.
استقرب بعض المحققين الأصوليين فرضية النائييني ، ولم يستبعدوا بعض منهم ، لكنهم فرضوا أن الله تعالى ألهم الإنسان الأول اللغة بمفرداتها ونظامها، ثم أخذت اللغة تتحرك في حياة الأدميين وفق سنن الاجتماع البشري وقوانين التلقي والتعلم الإنساني. ونموذج هذا الاتجاه نجده في كلمات أستاذنا الشهيد محمد باقر الصدر، حيث قال: (نحن لا نملك برهاناً قاطعاً على نفي اتجاه إلهية الوضع وأن الوضع ونشوء ظاهرة اللغة في حياة الإنسان كان من صنع نفسه مثق بالثق. بل من المحتمل أن تكون قد بدأت هذه الظاهرة في حياة الإنسان أول ما بدأت بتدخل وعناية من الله سبحانه وتعالى، بأن يكون قد ألهم آدم فعلمه الأسماء والألفاظ وكيفية استخدامها في مجال نقل

على هامثلل الصراحة

■ إحسان شمران الياسري

تحليلات مبكرة !!

يقول المتخصصون في التحليلات المرضية إن مرضى السكر بحاجة إلى نوعين من التحليل، أحدهما للإدراج والآخر للدم. وعلة هذا، إن المستويات الأولى للإصابة بهذا الداء الملعون تظهر في الدم أولاً، ثم عندما يستشري المرض، وتتصاعد وتأثره، يبدأ بالظهور في الإدراج. وقد تطورت الفحوصات المخبرية كثيرا وتوسعت للكشف عن هذا الداء.. إلا أن الأصل هو تلك النظرية. يعني إن من لا يظهر عنده هذا المرض في الدم، لا موجب للكشف عليه خلال الإدراج (أرجو التأكد من هذه المعلومات).

وهذه المقدمة في الثقافة الصحية تغيد في تقييم توقعيات الكشف عن الفساد ومتابعة وقياس مستوياته وأثاره. ففي المؤسسات التي تتوفر فيها أنظمة ضبط داخلي عالية المستوى، وأنظمة للرقابة الداخلية، يتحقق الكشف بوقت مبكر، بل أزعـم أن إحكام أنظمة الضبط الداخلي يمكن أن يحول دون ممارسات الفساد تماما، ويوفر على المؤسسة جهودا وإجراءات لتقييد الفاسدين ومحاصرتهم، وربما ملاحقتهم وملاحقة المال الذي تصرفوا به.

أما المؤسسات والأنظمة التي تفتقد روحية العمل الرقابي في أجهزتها ابتداءً من المشاريع الصغيرة وحتى الأنظمة السياسية والحكومات، فأنها تبدأ فحص (مرضى السكر) من خلال الإدراج! بعد أن يكون الداء قد استشرى ووصلت مقاساته في الدم إلى (٣٠٠) وربما (٤٠٠).. ولو أنها فحصت المرض والممارسات ابتداءً من الدم، وهو في المؤسسة يقابل منظومة السجلات والمستندات والضبط الداخلي.. ومنظومة القيم والحكامية، فأنها ستكتشف الداء في مراحله الأولى وتقطع الأيدي التي تحتضنه..

وقد اعتدنا أن يعتلي السياسيون والبرلمانيون والمسؤولون المنصات أمام وسائل الإعلام ليدلوا بتصريحاتهم الرنانة عن استدعاء مسؤول للبرلمان واستجوابه ومواجهته بالأدلة (الدامغة) عن تجاوزات في الصلاحيات وتبديد بالمال العام وتعيين مقربين.. الخ.. ولو كان المسؤول حديث العهد بالمنصب، يعني له شهران أو ثلاثة في هذا المنصب، لكن الإجراء سليما وفعالا وينسجم من حيث الغايات والأهداف.. أما أن تكون للمسؤول ست أو سبع سنوات، صال فيها وجال وأهدر ويبد وخرب، فإن الاكتشاف المتأخر من هذه الشاكلة ليس إلا مزحة لا قيمة لها ولا يقبلها عقل ولا دين.. فالداس اكتشفت حجم الخراب الذي تسبب به هذا المسؤول منذ سنوات، فكيف لم تكتشف الحكومة، وهي تعرف كل شيء على رأي الفنان عادل إمام، إلا اليوم.. أرجو ألا تترك مؤسسة كبيرة أو صغيرة من مؤسسات الدولة لعائلة أو عشيرة.. علينا أن نفترض أنها (مؤسسة عامة) تخص الأمة، وليس مؤسسة خاصة بعائلة المرحوم!!

الإنسانية، هذه الإشكالية التي أرقحها (نعوم تشومسكي) بالبحث، وكانت منطلق نظريته في تحديد مصدر ملكة اللغة.

قد لا يكون النائييني مستحضراً إشكالية أفلاطون، حيث صاغها (برتراند رسل) قائلاً: (كيف يمكن لأفراد النوع البشري أن يعرفوا ما يعرفونه على الرغم من قصر تجربتهم مع الكون ومحدوديتها)، إلا أن المؤكد أن سؤال الكون والنائييني يصد مصدر هذا الكم اللامتناهي من المفاهيم والمعاني وما يعدلها من ألفاظ سؤال عن مصدر معرفة الإنسان باللغة، التي هي في جوهرها أفكار ومعان، ومن ثم كان النائييني مستحضراً لإشكالية أفلاطون في وجهه اللغوي. أما (نعوم تشومسكي) فقد كانت مشكلة أفلاطون ماثلة أمامه بوجهها المعرفي عامة. وبصورتها المرتبطة بالمعرفة اللغوية على وجه التحديد، فكانت اللغة لدى تشومسكي ظاهرة تكوينية، وهي جزء من التركيب الفطري للكائن البشري خاصة، لا يهتدي البشر إليها بالهام، بل هي التي تسوق الأدميين صوب الإلهام، وهي السمة المميزة للإنسان بين الكائنات الحية، واللازم الوجودي للعقل الإنساني. بل – وهذا الإضراب لكاتب السطور – هل يمكن أن نتصور عقلاً إنسانياً دون لغة، تؤدي الوظائف الإحيائية التي خلق من أجلها الإنسان، والاتصال إحدى هذه الوظائف. واللغة ليست وسيلة اتصال فحسب، كما ذهب تشومسكي وهو محق في ما ذهب.

على حد ما نعرف – كما قال تشومسكي – فنمو هذه القدرة العقلية الإنسانية محكوم إلى حد بعيد بطبيعتنا الإحيائية الداخلية . لذلك فاللغة بصفقتها قدرة طبيعية هي شيء يحدث لنا، مثل تعلمنا المشي تماماً، وبكلمات أخرى يحدث لنا، لا شيء نقوم بتفكيده. وهو أشبه بوصولنا سن البلوغ، فنحن لا نتعلم أن نضل سن البلوغ، ولا نقوم بذلك لأننا رأينا أناساً آخرين يعملونه، بل سبب ذلك أننا حينئذ لكي نقوم بذلك في وقت محدد).

الواضح البشري، ذلك أن مثل هذا الحدث الخطير لو كان قائماً في حياة الأقوام والممل ، لتناقلته الأجيال، وعرفت كل لغة بواضها من الأنبياء الذي علم الناس تلك اللغة. نعم، إن فرضية الوحي الإلهي باللغة لا تنسجم مع طبيعة صيرورة اللغة، هذه الصيرورة التدريجية التي تستوعب حياة أجيال وحقباً، لا يقف ولم يقف نبي على رأس كل هذه الحقب ؛)، ثم لو افترضنا أن نبياً من الأنبياء قام بتعليم الناس لغة من اللغات، فليس بوسعـه أن يعلمهم ما لا يتناهي من الإمكانيات الموجودة في المعاني وفي نظام الاتصال الصوتي، ومن ثم لا يحيطون إلا بجزء من إمكانيات اللغة، والباقي منها ما لا يتناهي من الإمكانات والاستعدادات الكامنة بالقوة في المفاهيم والمعاني والألفاظ؛ ومن ثم نحتاج إلى علام الغيوب المحيط بما لا يتناهي من المعاني والألفاظ ليكمل لنا وضع اللغة بمفرداتها ونظامها!

أما فرضية أن تكون اللغة إمكانية تكوينية أودعها باري الخلاق في الطباع البشرية فهي فرضية يتبنّاها بعض كبار علماء اللسانيات المعاصرين. وهي فرضية غريبة على مزاج الغرب التجريبي الحديث، إذ يعد سيادة المذهب التجريبي على مناهج العلوم اتجهت علوم اللغة والنفس والاجتماع صوب تفسير ظاهرة اللغة على أساس بيئي محض في إغفال متعدد لعناصر التكوين الإحيائي وما تتوارثه الإنسانية من إمكانيات وجودية تدخل في نسج التكوين السابق للتجربة ومعطيات المحيط والبيئة، فذهبوا إلى الخبرة والمران على أساس الترابط والانعكاس الطبيعي والشرطي، كأساس وحيد لتفسير الظاهرة اللغوية بكل تجلياتها، بل السلوك البشري بكل إشكاله.

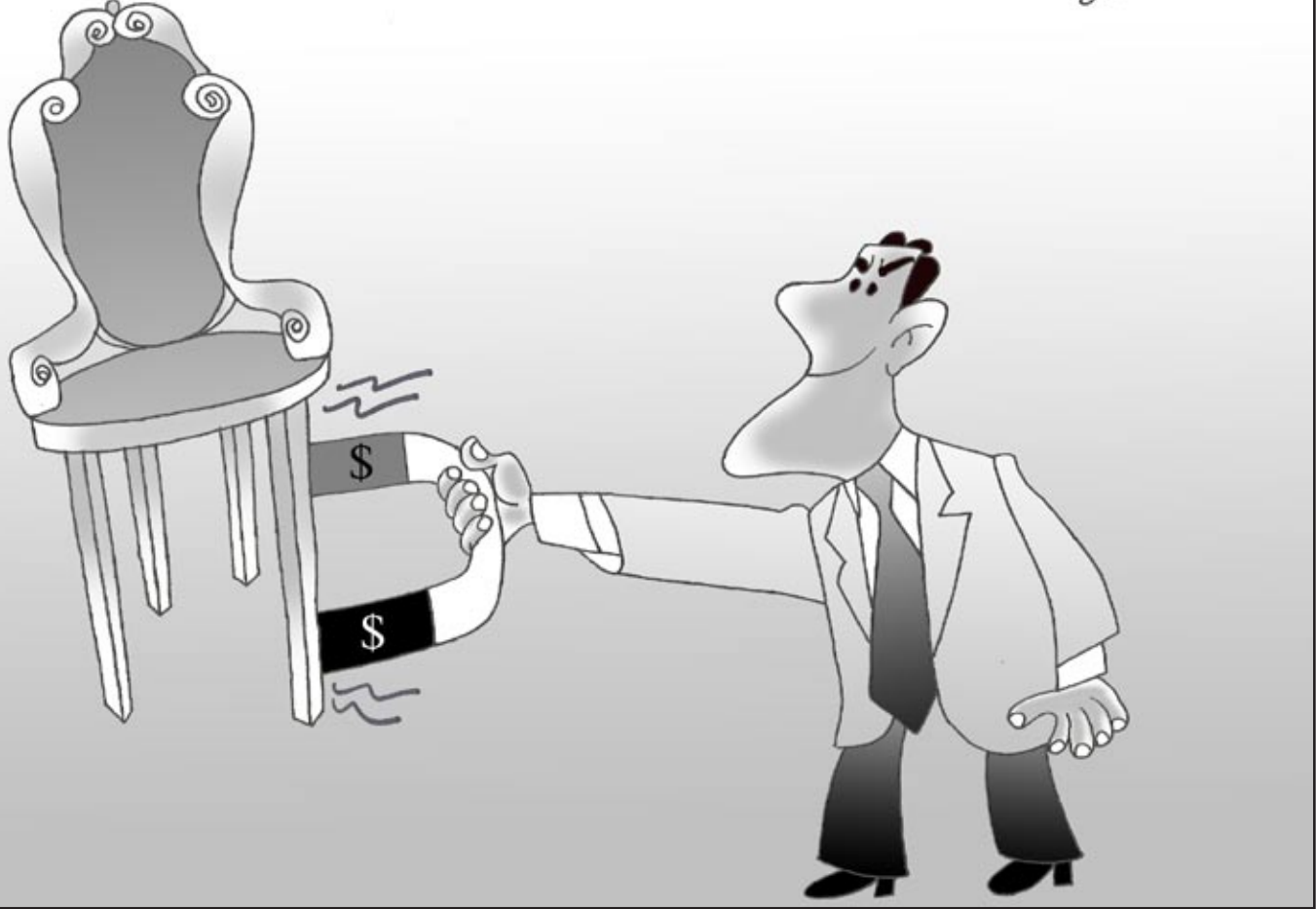
عندما نربط بين سؤال النائييني وبين معالجة لمشكلة لانتهائية المعاني نجد أن مصب فكر الرجل هو العقل الإنساني وعلى وجه التحديد العلاقة بين إمكانيات وحدود هذا العقل واللغة، فهي إشكالية اللغة والمعرفة

نبي من أنبيائه، أو بإلهام منه إلى البشر، أو بإبداع ذلك في طباعهم، بحيث صاروا يتكلمون ويبرزون المقاصد بالألفاظ بحسب فطرتهم ، حسب ما أودعه الله في طباعهم)، من المؤكد أن فرض الوحي إلى نبي من الأنبياء يعني الوحي بكل لغة من اللغات والمعاني التي لا تنتاهي، وفرضية أن يكون الواضح (الله تعالى) قد أوحى بكل اللغات أو بلغة واحدة تشكل أمّا لكل اللغات إلى نبي واحد لا ينسجم مع المسوغ الذي حدا النائييني إلى القول بكون الواضح هو علام الغيوب، الذي يعرف ما لا يتناهي من الألفاظ والمعاني، إذ عدم قدرة استيعاب ألفاظ اللغة ومعانيها اللامتناهية يصدق في كل لغة من اللغات، ومن ثم ليس بإمكان أي جماعة بشرية أن تستوعب وتتعلم ما لا يتناهي من المعاني والألفاظ .

وبتعبير أوضح: إن اللاتناهي في الألفاظ والمعاني لا يفرض علينا الصيرورة إلى فرضية ((التوقيف))، في وضع اللغة، لأن ما يتطلبه كل جيل وكل أمة من اللغة هو ما يستطيع هذا الجيل استيعابه من مفردات ومعان وهو أمر متناه محدود بحدود حاجات البشر، وهذا لا يتطلب أن يكون الواضح هو (علام الغيوب). مضافاً إلى أن فرضية الوحي لكل نبي من الأنبياء بتعليم قومه لغة من اللغات تتنافى مع ظاهر النص القرآني القائل : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ)

على أن فرضية إلهام البشر من قبل الله تعالى لا يتصور لها معنى معقول – لا أقل في حدود أدواتنا ومعطياتنا التصورية والتصديقية – خارج إطار الفرض الثالث، الذي قرّر أن تكون اللغة إبداعا تكوينيا وهبة قائمة في البناء الإحيائي للكائن البشري أودعها خالق الكون ومبدع الوجود. ولا أدري كيف صار النائييني إلى فرض الوحي (وحي الله إلى أحد أنبيائه)، ومثل هذا الفرض يرفض بنفس الحجة التي رفض بها النائييني فرضية

عادل صبري



هي ثـورة.. أم (هي فوضى)؟

■ **لينا مظلوم ***

وإن فكرة الفوضى لن تلد سوى المزيد من العنف والفوضى، وهو ما يحدث على أرض الواقع بعد الثورة المصرية... بعد أن رسخ النظام السابق المبدأ.. اندلعت سلسلة من المعارك والأزمات الداخلية الحادة.. أقرب ما تكون إلى حالة حرب مجتمعية بين كل الفئات.. كل منها يريد تحقيق مطالبه بقوة فرض الأمر الواقع.. تظاهرات.. اعتصامات.. قطع الطرق ومسار القطارات.. وسط هذه الأجواء المشحونة تقبل مصر يوم ٢٨ أيلول على أول انتخابات برلمانية بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني.. والمنتظر ألا تخلو من مظاهر العنف.

خريطة التيارات السياسية المصرية حالياً تضم القوى الليبرالية أو المدنية وهي مع حداثة تجربة ممارستها السياسية وزمن تواجدها في الشارع المصري، تبدو مشتتة أحيانا وهي تمارس لعبة السياسة بمثالية مطلقة وبراعة تصل إلى حد السداجية، وهو لا ينطبق على قواعد المناورة والدهاء السياسي. بعد النجاح المبهر لهذه القوى حين عبرت عما لا تريده في ميدان التحرير.. تعثرت لما أصابها مس الغرور نتيجة الالتفاف الإعلامي والمبالغة في تمجيد الخطوة الأولى الرائعة التي قامت بها، دون النظر إلى خطورة الخطوة القادمة.. غاب عن هذه القوى كل الأطراف المتربصة- داخليا وخارجيا- لالانقضاء على هذا

الحدث السياسي واقتناص أكبر قدر من الغنائم.. ومما زاد الأمر تعقيدا أن هذه القوى التي تفقد الخبرة السياسية لم تجد بديلا تتوجه إليه بعد إقصاء الطائفت السياسية على مدى ٣٠ عاماً لمصلحة (خدم) النظام.. افتقاد الخبرة عكس مواقف متأرجحة ومحاولات مارستها جهات خارجية للتأثير على هذه القوى.. ما أدى إلى صدامها مع الجيش والمجلس العسكري، صمام الأمان الوحيد لاستقرار مصر.. بدلا من تيسير مهمة الجيش في تأمين مرور البلاد من المرحلة الانتقالية.. أخذت هذه القوى تلقي المزيد من الأعباء والاتهامات على كاهل الجيش وهو أصلا تحمل مسؤوليات لم تكن درجة ضمن الخطط العسكرية الموضوعة مسبقا حين يستدعي الأمر التصدي للتهديدات التي تمس حدود مصر وأمنها.

على الطرف الآخر.. النقطت القوى الدينية بشوق ونهم، فرصة طال انتظارها لها عشرات السنين.. أخذا في الاعتبار أن الجيش لا يريد إراقة دماء، رغم كل المحاولات المسميتية التي جرت لإقحامه في هذا الموقف.. وبراعة قوى الثورة التي ابتلعت طعم أن هذه التيارات المدنية تهدف فقط إلى المشاركة لا الاستحواذ على الحياة السياسية.. بينما تتوالى مواقف وتصريحات هذه التيارات على مدى عام تؤكد رغبتها وعزمها على السيطرة الكاملة.. بداية من تصريحاتهم الأولى

عن نسب المشاركة في البرلمان المصري التي بدأت بـ ٣٠٪ وارتفعت تدريجيا إلى ٧٠٪.. إلى التحالفات التي شكلت بين جماعة الإخوان المسلمين وباقي التيارات السلفية والجهادية.. إلى إطلاق ألتهم الإعلامية ببيانات تنصف بالنعالي وتكفير المختلفين معهم والتهديد بإراقة بحور الدماء واستعراض أهدافهم في تغيير قوانين مصر المدنية وشكل حياتها.. ثم قبل الانتخابات قاموا باستعراض لقواهم حوّلت ميدان التحرير من رمز ثوري إلى بقعة من قندهار أو الصومال!.. هبطوا بالدين إلى مستوى الخلافات السياسية، رغم ادعائهم أن الأحزاب التي شكلوها هي سياسية.. الا ان جوهرها غلب عليه فكرة الدين بكل مفرداته.. منذ شهر آذار الماضي اعتبروا الاسقفاء الذي جرى على تعديل الدستور نصرا لهم وهلل احد مشايخهم لما اعتبروه (غزوة الصناديق)، مطالبا العلمانيين من المختلفين معهم بالهجرة خارج مصر!

على مدى الأسابيع التي تسبق الانتخابات توالى هذه الجماعات اللعب على وتر المشاعر الدينية في الجوامع والمؤتمرات بهدف التأثير على الناخب المصري- تحديدا بين شريحة تمثل نسبة لا يستهان بها – وعبر تهديدات وفتاوى تنوعت من لا ينتخب مرشحيهم بالأثم والجحيم.. بينما سبعم من ينتخبهم بالصدقة الجارية طوال عمره وملذات النعيم؛، بالإضافة

كاريكاتير	
 ■ عادل صبري	